اليوم ..الرياض تحتضن قمة دول مجلس التعاون

الرياض / متابعات :

في الوقت الذي تعيش فيه العاصمة السعودية الرياض على وقع زخات المطر وانخفاض ملحوظ في درجة الحرارة ...لبست هذه المدينة زيها التقليدي ذا الطابع الأصيل استعدادا لاستقبال ستة من قادة دول الخليج العربية والتي تشكل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث سيبدأون أعمال قمتهم والتي تعتبر الدورة السابعة والعشرين من عمر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي وجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بإطلاق اسم الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله على الدورة التي تستمر يومين داخل قاعات قصر الملك عبد العزيز للمؤتمرات والذي يعتبر أحدث إنجاز عمراني يقام في العاصمة السعودية الرياض.

ويواصل قادة دول المجلس في دورتهم هذه العمل على زيادة التعاون والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والتعليمية لمواصلة مسيرة الخير والإنماء التي تشهدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإرساء وتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات مواطنيه من خلال تعميق مسيرة مجلس التعاون الخيرة .

وكان وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استأنفوا أمس الأول في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض اجتماع الدورة ١٠١ للمجلس الوزاري التحضيري للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستكمال كل ما تحتاجه القمة الخليجية لتكون قمة ناجحة وفاعلة بإذن الله والارتقاء بالأداء الجماعي إلى المستوى المطلوب ليتم رفع عدد من القرارات الواضحة والعملية لقادة المجلس والتي تعزز من مسيرة المجلس وتجنب المنطقة المخاطر وتحقق ما يصبون إليه من ترسيخ للأمن الجماعي وتدعيم لمسيرة التعاون والتكامل بين دول المجلس إزاء مختلف القضايا التي تهم شعوبه.

وفي تصريحات له أمس أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية أن جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي تبدأ اليوم السبت في الرياض سيتضمن العديد من الموضوعات التي تهم العمل المشترك في كافة المجالات إضافة إلى المستجدات على الساحة السياسية والأمنية مثل موضوع مكافحة الإرهاب وقضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران والملف النووي الإيراني وتطورات الوضع في العراق وفي الأراضي الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك تطورات الوضع في لبنان والسودان والصومال مشدداً على أن ما يمر به لبنان في الوقت الحالي من ظروف تدعو إلى القلق قد تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها فنحن في مجلس التعاون نتمنى أن تسود الحكمة وأن يتحمل الجميع مسؤولياتهم في التصدي لمخاطر الفتنة ومنع الانقسام والفرقة.

وبين أن الأمانة العامة ومنذ انتهاء القمة السادسة والعشرين التي عقدت في ابو ظبي وهي تستعد لهذه القمة من خلال متابعة تنفيذ قرارات القمة السابقة (قمة الملك فهد) والتحضير للاجتماعات التي تعقدها اللجان الفنية والوزارية المتخصصة وذلك لعرض نتائجها على اجتماعات وزراء الخارجية لاعتمادها ضمن الملفات التي تقدم للقمة.

وعن جهود التكامل بين دول المجلس قال العطية " إن جهود التكامل عديدة ومتجذرة في كافة المجالات ولعل من اشملها قيام السوق الخليجية المشتركة الذي يعد من أهم الخطوات الكبيرة في الطريق إلى التكامل المنشود من خلال الوحدة الإقتصادية بين دول المجلس ".

وقال إن الإتفاقية الإقتصادية بين دول المجلس قد وضعت أسس السوق الخليجية المشتركة حيث نصت المادة (٣) من الاتفاقية على ما يلي " يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها نفسها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيما التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية " .

وأشار إلى أنه خلال مسيرة المجلس المباركة صدرت قرارات واعتمدت استراتيجيات وخطوات تنفيذية من المجلس الأعلى في كافة المجالات التي ذكرت بهدف الوصول إلى المواطنة الاقتصادية المتمثلة في السماح للمواطن الخليجي بممارسة أي نشاط يرغب فيه في أي دولة عضو ومعاملته معاملة المواطن نفسها .

وتحدث الأمين العام للمجلس عن مواقف دول المجلس من الأحداث التي تشهدها المنطقة بوجه خاص والعالم بوجه عام وقال " إنها مواقف متناغمة تستند إلى آلية العمل التي نص عليها النظام الأساسي للمجلس والتي تدعو إلى صياغة موقف جماعي موحد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية التي تهم دول المجلس ومحيطه الجغرافي والعربي بشكل يحفظ لها سيادتها وأمنها ومصالحها بما ينسجم مع المبادئ والمرتكزات التي أقرها المجلس الأعلى والتي من أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم اللجوء إلى القوة في حل النزاعات " .

وأشار الأمين العام إلى أن مجلس التعاون يعمل على التمسك بهذه المبادئ في الإطار الإقليمي والعربي والدولي والتعامل مع العالم كتجمع متماسك يدافع عن استقلال وسيادة دوله الأعضاء ويصون مصالحها وأمنها حيث أوجدت اجتماعات المجلس الأعلى والاجتماعات الوزارية أرضية مشتركة للتشاور والتعاون لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ بشكل كرس عملية الاندماج بين دول المجلس بحيث أصبح الآن من المسلمات والثوابت التي لا يختلف عليها وتمثل ذلك في التصدي بشكل جماعي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر وبروز ظاهرة الإرهاب بشكل لم تعهده دول المجلس من قبل ثم احتلال العراق وبروز أزمة الملف النووي الإيراني وما يتطلبه ذلك من تحرك جماعي لدول المجلس لمواجهة هذه التحديات المستجدة واحتمالات تطورها مع السعي إلى تحسين العلاقات مع إيران ووضع إطار جماعي للعلاقات معها وفي الوقت نفسه مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبتها ومساعيها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.

وأضاف أنه في إطار الحوار المشترك الذي تجريه دول المجلس مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال اللقاءات الوزارية المشتركة التي تتم على مستوى ترويكا وزراء الخارجية مع الدول والمجموعات الدولية والإقليمية الأخرى التي تعقد سنوياً على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تم تعميق هذه المفاهيم والرؤى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وكانت دول المجلس قادرة على إثبات حضورها وأنها تشاطر دول العالم في الكثير من القيم الإنسانية والمفاهيم الحضارية والهموم وبأن هناك الكثير من المصالح المشتركة التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها.

وأوضح العطية أنه من خلال هذه اللقاءات والجهود يمكن القول إن دول المجلس استطاعت تأكيد حضورها الإيجابي وتأثيرها على مراكز صنع القرار وإسماع صوتها لهذه الدول والمنظمات ما أسهم في زيادة تفهم المجتمع الدولي لعدالة القضايا العربية والإسلامية وبالتالي حشد التأييد اللازم للدفاع عنها في المحافل الدولية.

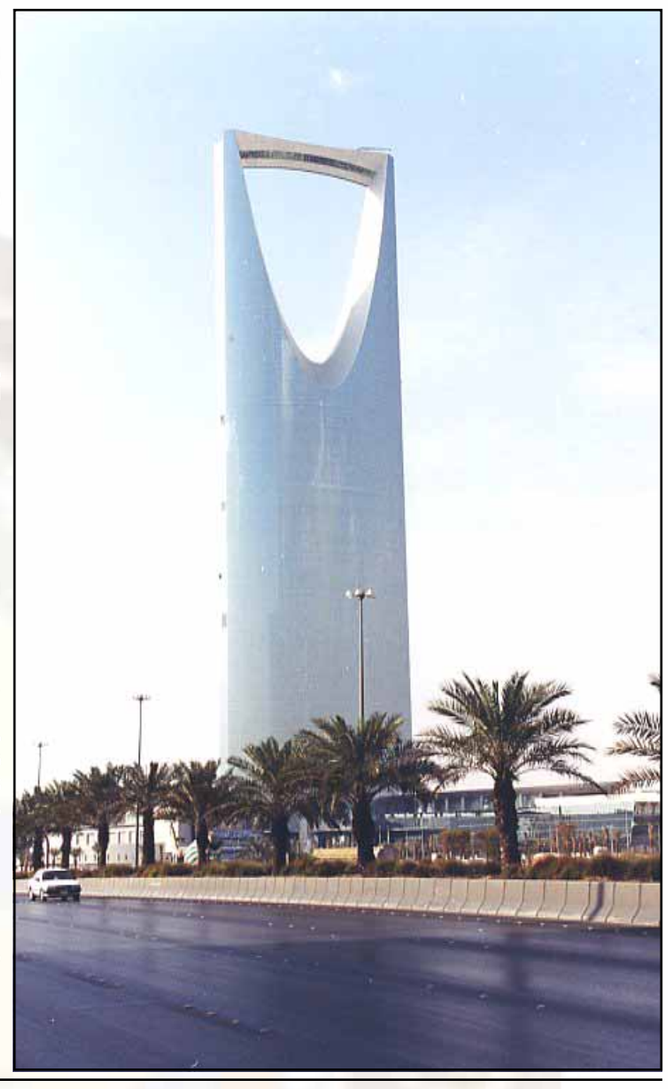

مجلس التعاون الخليجي يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق التكامل والوحدة المنشودة

الرياض / كونا:

أكد تقرير اقتصادي خليجي أمس أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق التكامل والوحدة الخليجية المنشودة من خلال تحقيق العديد من الانجازات الاقتصادية الكبرى طوال الـ٢٥ سنة الماضية من مسيرة مجلس التعاون.

وقال التقرير الذي أصدرته الأمانة العامة لمجلس التعاون أمس بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ٢٧ (قمة الشيخ جابر الصباح) بالرياض اليوم السبت ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١ شكلت أول خطة عمل اقتصادية متكاملة ونواة لتحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.

وأضاف أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عملت كذلك على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة بدءا بإقامة منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي واستكمال السوق الخليجية المشتركة وانتهاء بالاتحاد النقدي والاقتصادي.

وأشار التقرير إلى خطوات تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وربط البنى الأساسية بدول المجلس لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

وذكر انه تمشيا مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الأولين من عمر المجلس ولمواكبة المستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي أقر المجلس الأعلى في دورته الـ٢٢ في ديسمبر عام ٢٠٠١ الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الجديدة الموحدة لتطوير العمل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقال ان الاتفاقية الجديدة نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة فضلا عن أنها أكثر شمولية بمعالجتها لموضوعات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية.

وأكد التقرير أهمية قيام السوق الخليجية المشتركة مطلع العام المقبل ٢٠٠٧ والاتحاد النقدي الاقتصادي عام ٢٠١٠ وتحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس والتكامل الإنمائي بين دول المجلس بما في ذلك التنمية الصناعية وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة اسهاماتها في سوق العمل.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية وحماية الملكية الفكرية والتكامل في مجالات البنية الأساسية بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الالكترونية.

ونوه التقرير بالجهود التي بذلت لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول الى العملة الخليجية الموحدة في عام ٢٠١٠ وفقا للجدول الزمني الذي أقرته قمة مسقط عام ٢٠٠١.

كما أشاد ببناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات ومنها مؤسسة الخليج للاستثمار و هيئة التقييس لدول مجلس التعاون ومركز التحكيم التجاري و مكتب براءات الاختراع والمكتب الفني للاتصالات والشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الالي بدول المجلس وهيئة الربط الكهربائي كشركة مساهمة تمهيدا لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس. وقال ان دول المجلس استطاعت خلال الـ٢٥ سنة الماضية تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية ومن بينها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين.

وأوضح التقرير أن الاتفاقية الاقتصادية المطورة لعام ٢٠٠١ تهدف إلى تحقيق المساواة في المعاملة الاقتصادية بين الدول الأعضاء و تحقيق السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية والمساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

كما تتضمنت الاتفاقية التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفرقة أو تمييز في مختلف المجالات الاقتصادية ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين.

وأكدت الاتفاقية مساواة المعاملة في مجالات التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي والتقاعد ذكر التقرير أن المجلس الأعلى اهتم في دورته العشرين بالرياض عام ١٩٩٩ بوضع نظام شامل ومناسب للتأمينات الاجتماعية في كل دولة يغطي مواطني دول المجلس الذي يعملون خارج دولهم أسوة بمواطني الدولة مقر العمل أو إيجاد صندوق مشترك للتأمين الاجتماعي ليغطي العاملين من المواطنين فيما بين دول المجلس. كما قرر المجلس في أكتوبر عام ٢٠٠٠ مد مظلة الحماية التأمينية المطبقة في كل دولة من دول المجلس لتشمل مواطنيها الذين يعملون خارج دولهم كمرحلة انتقالية على أن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك حتى موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥ .

وقد عملت دول المجلس كذلك على تنظيم تملك العقار والمساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملكه وفقا لعدد من الضوابط المقيدة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي الخام.

وقد تم التخفيف من تلك الضوابط تدريجيا حتى صدر آخر تنظيم لتملك القرار في الدورة الـ٢٣ للمجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠٢ بخلو معظم تلك القيود.

وأكدت الأمانة العامة للمجلس بعد متابعتها لقرارات المجلس الأعلى أن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على عوامل ثلاثة هي "استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧" و"استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى" و "استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى".

مؤسسة التأمينات الاجتماعية الكويتية تصدر كتابا عن (أنظمة التأمين الاجتماعي)

الكويت / كونا :

اصدر قانونيان كتابا بعنوان (أنظمة التأمين الاجتماعي في الكويت – بين النظرية والتطبيق) يتطرق إلى القوانين الوضعية للتأمين الاجتماعي في الكويت.

ويحتوي الكتاب الذي ألفه المستشار سمير احمد شرف الدين والمحامي سعود الضمير العاملان في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على احدث أحكام قوانين التأمين الاجتماعي في دولة الكويت عرضاها من خلال تسعة فصول .

وتناول الكتاب بالشرح والتحليل المدعم بآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ما ورد في قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ من أحكام منذ العمل به في أكتوبر سنة ١٩٧٧ وحتى صدور الكتاب هذا العام.

وتطرق الكتاب أيضا إلى أحكام القانونين (٦٩) لسنة ١٩٨٠ و(٧٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافآت ومعاشات التقاعد للعسكريين الكويتيين وغير الكويتيين.

وعرض المؤلفان الأحكام الواردة في القانون (١١) لسنة ١٩٨٨ في شأن التأمين على العاملين الكويتيين بالخارج ومن في حكمهم وكذلك نظام مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي ونظام التأمين التكميلي الصادر بالقانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٩٢.

ويعد الكتاب الصادر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الأول من نوعه الذي يوضح الأحكام القانونية للتأمين الاجتماعي.

أخبار متفرقة

محافظ البنك المركزي الكويتي يشارك في المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية

الكويت / كونا:

يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز اليوم إلى مدينة المنامة بمملكة البحرين الشقيقة للمشاركة في فعاليات المؤتمر السنوي العالمي الـ١٣ للمصارف الإسلامية الذي يبدأ اليوم ويستمر ثلاثة أيام.

ويلقي محافظ بنك الكويت المركزي الكلمة الرئيسية في الجلسة الافتتاحية للمحافظين وعنوانها "البيئة التنظيمية والرقابية للصناعة المصرفية الإسلامية".

ينعقد المؤتمر تحت رعاية رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الشقيقة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة تحت عنوان "قيادة النمو والتطرق إلى توقعات السوق من خلال ابتكار المنتجات وتحسين نوعية الخدمات".

ويشارك في فعالياته مجموعة من كبار المسؤولين والخبراء والمعنيين بالشؤون المصرفية الإسلامية على أن يناقش عددا من الموضوعات الجوهرية وثيقة الصلة بمسألة توافر بيئة فعالة للنمو المستدام في الصناعة الإسلامية من خلال تناول نقاط أساسية في ذلك الصدد مثل التطورات في سوق الخدمات الاستشارية العالمية الملتزمة بالشريعة وتصنيف الوكالات الدولية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والخيارات التنظيمية وانعكاساتها على النمو المستدام في الصناعة المصرفية الإسلامية وعلى تطوير التمويل الإسلامي إضافة إلى مناقشة موضوع الشفافية والإدارة المصرفية الرشيدة.

هيئة أبوظبي للثقافة والتراث تشارك في معرض الشارقة الدولي للكتاب

ابوظبي / وام :

تشارك هيئة أبوظبي للثقافة والتراث وجائزة الشيخ زايد للكتاب في فعاليات معرض الشارقة الدولي للكتاب ممثلة بدار الكتب الوطنية من خلال ما يزيد عن ٣٠٠ إصدار مطبوع وإلكتروني في مختلف مجالات الثقافة والأدب والفكر والعلوم واللغات والتراث منها ٢٤٠ عنوانا من الكتاب المقروء و٥٥ عنوانا من الكتاب المسموع و ٧ عناوين على أقراص ليزرية من الكتاب المسموع.

وتأتي هذه المشاركة بهدف إبراز جهودها المستمرة والمكثفة في تعزيز وتفعيل المشهد الثقافي العربي والترويج لإستراتيجيتها في الحفاظ على التراث الثقافي لإمارة أبوظبي ولإصداراتها من البحوث والدراسات.

كما تهدف مشاركة جائزة الشيخ زايد للكتاب إلى الالتقاء مع نخبة من المثقفين والمفكرين خلال فعاليات أحد أهم معارض الكتاب في المنطقة وإبراز أهداف وغايات إنشاء الجائزة وكيفية الترشيح والترشح لها.

وأكد سعادة محمد خلف المزروعي مدير عام هيئة أبوظبي للثقافة والتراث على أهمية المشاركة في معرض الشارقة الدولي للكتاب مُشيراً إلى أن إنشاء الهيئة قد جاء تعزيزاً لإرادة شعب دولة الإمارات العربية المتحدة لصون هويته الوطنية وقيمه الثقافية.

وبرزت هيئة أبوظبي للثقافة والتراث مع مطلع العام الحالي حاملة لواء التنمية الثقافية في الدولة والمنطقة بإطلاقها العديد من المشاريع التراثية والثقافية الرائدة على مستوى العالم بما يعمل على تشجيع الحركة الثقافية والأدبية والفنية على الصعد المحلية والعربية والعالمية.

وحرصت الهيئة منذ بداية تأسيسها على تقديم كل ما هو جديد ومتميز فجاءت جائزة الشيخ زايد للكتاب لتجسد في المقام الأول رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في الحفاظ على الهوية والثقافة المحلية لشعب الإمارات العربية المتحدة وتعزيزها وفي تعزيز المشهد الثقافي العربي وتطويره فضلا عن التفاعل مع المشهد الثقافي العالمي وتشجيع حركة الإبداع والترجمة.

الغرفة التجارية السعودية تستضيف وفدا تجاريا بولنديا

الرياض / واس :

تستضيف الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وفداً تجارياً اليوم السبت يمثل كبريات الشركات البولندية بهدف التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين وتعزيز أوجه التعاون المشترك وسبل دعمها فضلاً عن تحديد أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض زيادة حجم التبادل التجاري بين المملكة وبولندا.

وسيناقش رجال الأعمال السعوديين مع نظرائهم البولنديين آفاق التعاون التجاري والاستثماري حيث يعرض الوفد البولندي العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات الأثاث ومواد البناء والإستثمار في مجال القطاع العقاري وتطويرها وصناعة الألواح الصلبة والرقيقة والحديد والصلب والمواد المعدنية ومعدات توزيع القوة الكهربائية والأجهزة الإلكترونية والطاقة والنفط والغاز وصناعة الفولاذ وصناعة الصمامات والمنتجات الميكانيكية والتكنولوجيا الخاصة بتربية الدواجن والمستلزمات المنزلية والكيمياء العسكرية والصيدلية.

ذكر أن حجم التبادل التجاري بين المملكة وبولندا لايزال دون الطموحات المشتركة حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أنه لم تسجل أية مشروعات استثمارية في المشاريع الصناعية المشتركة وهناك ٥ مشروعات خدمية مشتركة تقدر حصة رأس المال البولندي فيها بنسبة ٤٥ ٪ .

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤